Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 924-940
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.46

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Iraqi-Saudi trade relations for the period (2004-2021) and their future prospects in light of alternative scenes*

Prof.Dr.Nazar Dheyab Assaf[(1)], Researcher: Samaha Saleh Ali[(2)]
Almaarif University collage[(1)]
University of Fallujah - College of Administration and Economics[(2)]
(1) dr_nazar54@uoa.edu.iq (2) samahsalih181@gmail.com

Key words:
trade exchange, oil, trade balance.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***18 Sept. 2023***
Accepted	***15 Oct. 2023***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

© 2024 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Samaha Saleh Ali
University of Fallujah
College of Administration and Economics

Abstract:

The Kingdom of Saudi Arabia has been able to significantly develop its oil exports and other products in recent years, based on the development of its production sectors. It has been able to seize an important part of the Iraqi market, while Iraq has not been able to keep up with this trend in the Kingdom and in other countries, especially neighboring countries. Which made its exports to the Kingdom stop at some goods and secondary products, and Iraqi-Saudi trade relations took on a traditional character, Saudi Arabia's export capabilities have varied in its movement to export goods to Iraq during recent years, during which Saudi exports to Iraq greatly outnumbered Iraqi exports to it, which made the Iraqi-Saudi trade balance suffer from a state of deficit during the period (2004-2021), and in this Framework: The study showed that total Saudi exports far exceed Iraqi exports to it, as the Iraqi trade balance recorded a net deficit for the years 2006, 2010 and 2014-2018. Saudi Arabia's exports to Iraq in 2018 amounted to (832) million dollars, compared to (183) million dollars Iraq's exports to it. The Iraqi market represents a favorable opportunity to receive Saudi products that mainly meet its consumer needs, especially when the Kingdom is established. By taking actual measures to confront the export competition of other neighboring countries and other countries.

The scenes of the commercial relationship with Saudi Arabia will remain at the level of its superiority in part of the Iraqi market unless fundamental reforms are achieved in Iraq starting from laying the foundations of infrastructure on correct and advanced foundations and restoring life to the main economic sectors - industry, agriculture, tourism and services - because when this is achieved, a true commercial partnership will be achieved. With the Kingdom and other countries.

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the Second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 924-940
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.46

العلاقات التجارية العراقية-السعودية للمدة (2004-2021) وافاقها المستقبلية في ضوء مشاهد بديلة*

أ.د.نزار ذياب عساف
كلية المعارف الجامعة
dr_nazar54@uoa.edu.iq

الباحثة: سماحة صالح علي
جامعة الفلوجة – كلية الإدارة والاقتصاد
samahsalih181@gmail.com

المستخلص

تمكنت المملكة العربية السعودية من تنمية صادراتها النفطية ومنتجاتها الاخرى بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة، استنادا الى تطور قطاعاتها الانتاجية، وقد استطاعت ان تستحوذ على جزء مهم من السوق العراقية، في حين لم يتمكن العراق من مسايرة هذا التوجه لدى المملكة ولدى الدول الاخرى وبخاصة دول الجوار، الامر الذي جعل صادراته الى المملكة تقف عند بعض السلع والمنتجات الثانوية ، وقد اخذت العلاقات التجارية العراقية -السعودية طابعا تقليديا، اذ تباينت قدرات السعودية التصديرية اتجاه العراق خلال السنوات الاخيرة حيث تفوقت فيه الصادرات السعودية الى العراق بشكل كبير مقارنة بالصادرات العراقية اليها، الامر الذي جعل الميزان التجاري العراقي–السعودي في جانبه العراقي يعاني من حالة العجز خلال المدة (2004-2021)، وفي هذا الاطار اظهرت الدراسة ان اجمالي الصادرات السعودية يفوق بكثير الصادرات العراقية اليها اذ سجل الميزان التجاري العراقي عجزا صافيا للأعوام 2006، 2010 و2014- 2018 وكانت صادرات السعودية الى العراق في عام 2018 قد بلغت (832) مليون دولار مقابل (183) مليون دولار صادرات العراق اليها .اذ يشكل السوق العراقي فرصة مؤاتية لاستقبال المنتجات السعودية التي تلبي احتياجاته الاستهلاكية بالدرجة الاساس، وبخاصة عند قيام المملكة باتخاذ اجراءات فعلية لمواجهة المنافسة التصديرية لدول الجوار الاخرى وغيرها من الدول، وان مشاهد العلاقة التجارية مع السعودية ستظل عند مستوى تفوقها في جزء من السوق العراقية مالم تتحقق في العراق اصلاحات جوهرية تنطلق من ارساء دعائم البنية التحتية على اسس صحيحة ومتطورة واعادة الحياة الى القطاعات الاقتصادية الرئيسة الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات، اذ عند تحقق ذلك ستتحقق شراكة تجارية حقيقة مع المملكة ومع غيرها من الدول.

الكلمات المفتاحية: التبادل التجاري، النفط، الميزان التجاري.

المقدمة:

يعد التبادل التجاري من اهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول وتنتظم هذه العلاقات في ضوء مقومات واسباب قيام التجارة الدولية ، و تفسرها العديد من النظريات الكلاسيكية و الحديثة ،اذ تطورت في ضوئها الى مستويات كبيرة مع التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم سواء في تجارة المنتجات المختلفة اوفي وسائل الاتصال والمواصلات ، الامر الذي انعكس في تطور العلاقات التجارية لمختلف الدول ومنها العراق الذي تطورت علاقاته التجارية مع العديد من دول العالم وبخاصة الدول المجاورة ومنها المملكة العربية السعودية التي حققت انجازات اقتصادية مهمة خلال السنوات الاخيرة.

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الثاني.

اذ شهد الاقتصاد السعودي العديد من التحولات خلال المدة (2004-2021)تحققت خلالها طفرة في عدة مجالات ،فقد عملت المملكة العربية السعودية تنويع قاعدتها الانتاجية من اجل تحقيق اكتفائها الذاتي وعدم حاجتها الى الاستيراد، الامر الذي ادى الى حدوث ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية اليها، وبالتالي دخلت في علاقات تجارية دولية مع دول الجوار ومنها العراق ،اذ تمكنت الصادرات السعودية في الاستحواذ على مساحة مهمة من السوق العراقية وبخاصة في الصناعات الغذائية وبعض المنتجات الاخرى، في حين لا تشكل الصادرات العراقية الى السعودية الا نسبا ضئيلة جدا .ومع ظاهرة التذبذب في العلاقات التجارية بين البلدين تتوفر فرص مؤاتيه ومهمة لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين بما يحقق شراكة تجارية متكافئة في ضوء مشهد تطور العلاقات التجارية بين البلدين الذي يبني على فرص واقعية يمكن تعزيزها والبناء عليها.

أهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من الموضوع الذي يتناوله وهو موضوع حيوي يحتاج للبحث والدراسة لأهميتة في اطار العلاقات التجارية الدولية بين العراق ودول الجوار حيث ترتبط هذه الدول في علاقات تاريخية طويلة وذلك بحكم التقارب الجغرافي ووجود عدد من المقومات التي ساعدت في تطوير التبادل التجاري ، وبيان مدى امكانية تطور هذه العلاقات في ضوء المشكلات السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية . ولاسيما بين العراق والسعودية كونهما من الدول ذات الدور الفاعل والمؤثر في السوق النفطية العالمية وعضوان رئيسان في منظمتي الاوبك والاوابك ، فضلا عن توفر العديد من المقومات الاساسية لنمو التجارة بين البلدين والفرص المؤاتية لنمو التبادل التجاري وتطوره بينهما.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في طبيعة العلاقات التجارية بين العراق والسعودية ومدى انعكاسها على الميزان التجاري العراقي ، اذ تشكل ظاهرة عدم التكافؤ ورجحان كفة الاستيرادات العراقية على الصادرات مشكلة حقيقية تقف بوجه تحقيق الشراكة التجارية المتكافئة ، والمشكلة هذه تتفاقم نتيجة لضعف اداء القطاعات الاقتصادية الانتاجية العراقية وعدم تمكنها من تغطية جزء مهم من حاجات العراق الاساسية ،الامر الذي ينعكس في الميزان التجاري العراقي مسببا حالة العجز .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العلاقات التجارية العراقية مع السعودية شهدت تذبذبا واضحا نتيجة الاوضاع السياسية و الاقتصادية في المنطقة انعكس سلبا في الميزان التجاري للعراق خلال المدة 2004-2021.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة واقع العلاقات التجارية بين العراق والسعودية ، ومدى انعكاسها في الميزان التجاري مع هذه الدولة في اطار بيان الواقع الاقتصادي وتطوراته واهم نقاط الضعف والقوة مع الاحاطة بالمشاكل الاقتصادية التي تحدد مسار العلاقات العراقية –السعودية ، وتحليل المؤشرات الاقتصادية ، وبيان مدى انعكاسها على طبيعة العلاقات التجارية بين البلدين ، وبيان اهم مشاهد تطور هذه العلاقات في المستقبل.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي بأسلوب وصفي تحليلي يتناسب مع موضوع واهداف البحث اذ يعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع ووصفها بدقة والتعبير عنها في ضوء معطيات البحث.

الحدود الزمانية والمكانية

1- تنحصر حدود البحث الزمانية بالمدة 2004-2021 .
2- اما الحدود المكانية فتقتصر على دراسة طبيعة العلاقات التجارية للعراق مع المملكة العربية السعودية.

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث عدة محاور فضلا عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، فقد تم التطرق الى واقع الاقتصاد العراقي واهم تطوراته كما تناول ايضا واقع الاقتصاد السعودي ومقوماته الاساسية كما تناول البحث التركيب السلعي للتجارة البينية العراقية -السعودية وكذلك تطور هذه التجارة خلال المدة 2004-2021 كما تم التطرق الى اتجاهات تطور التبادل التجاري بين البلدين والسيناريوهات المحتملة له.

أولا: واقع الاقتصاد العرقي و الاقتصاد السعوي

1-واقع الاقتصاد العراقي واهم تطوراته

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات النامية وهو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي على قطاع النفط وهو قطاع استخراجي بالدرجة الاساس وتسهم ايرادات النفط في تلبية احتياجاته، كما يتسم بضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى فضلا عن تأثره بالحروب و الفساد المالي والاداري وتراجع الانتاج الزراعي والصناعي **(الهيتي واخرون،2010: 8)** مما ادى الى اعتماد البلد على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والانتاجية ، نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي ،اذ ان الاعتماد على الايرادات النفطية في ظل التقلبات التي تحصل في اسعار النفط جعل من هذا الاقتصاد يتعرض بنسبة كبيرة الى العديد من الصدمات التجارية .**(جليل واخرون ،2008: 91)** الامر الذي ادى الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي وتشوه البنى التحتية ،وان هذه المشاكل كانت عقبة امام عملية التنمية وتحدي كبير واجه الاقتصاد العراقي**(قداح،2010: 64)** .وبالشكل الذي اضعف محاولات التنمية خلال العقود التي سبقت عام 2003.

اما بعد هذا العام فقد تغيرت فلسفة ادارة الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق بدلا من الاقتصاد المخطط (الموجه) واخذ يتجه نحو تنويع مصادر الدخل ،الا ان هذا التحول لم يكن قد استوفى متطلباته على الرغم من تشريع العديد من القوانين و اتخاذ بعض البرامج والتدابير والاجراءات التي شملت العديد من المجالات ، ولم تكن النتائج بالمستوى المطلوب ، مما يعني ان الاقتصاد العراقي ما يزال يخضع لمركزية الادارة في ظل اعتماد شبه كلي على عوائد تصدير النفط التي يغلب عليها عدم الثبات تبعا لتقلب الاسعار وتفاوت الكميات المصدرة ،.ومن المعلوم ان الموارد المالية التي حصل عليها العراق بعد 2003، قد نمت وازدادت بمعدلات مرتفعة الا انها لم تستطيع تحقيق نتائج ايجابية وتحولات هيكلية نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي وعدم استثمارها بالشكل الامثل **.(جبير،2020: 54)**

وعليه فان المرحلة الراهنة تتطلب تفعيل دور الدولة وتنظيم العلاقة بين مهام الدولة الاقتصادية والاجتماعية ومهام القطاع الخاص وتحسين منهج التعاون والشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية والاقتصاد العالمي وتنويع الاقتصاد **.(يونس،2010: 158).**

لاسيما وان الاقتصاد العراقي يمتلك العديد من المقومات التي يمكن ان تجعل منه اقتصادا ناجحا ، وتشكل له ميزة تنافسية ،فهو صاحب خامس اكبر احتياطي نفطي في العالم ،فضلا عن كونه يمتلك احتياطي كبير من الغاز ومعادن اخرى ،تصدر من خلالها المركز الثالث عشر عالميا كما يتميز بخصوبة اراضيه الزراعية وامتلاكه مصادر مائية كبيرة ،فضلا عن امتلاكه القوى البشرية الكفؤة(**سلمان،2015: 126**).

ورغم توفر هذه المقومات الا انه عانى ويعاني من اختلالات هيكلية وبنيوية تعلقت بتاريخه الاقتصادي ،تفاقمت جراء تعرضه لغزو امريكي بعد عام 2003 ، الذي اسفر عن نتائج سلبية بدء من هدم البنى التحتية ،بالإضافة الى تردي الواقع التعليمي والخدمي والصحي ، ولم تقف تلك الاختلالات عند هذا الحد بل امتدت لتشمل الهيكل الانتاجي والموارد المالية والبشرية والطبيعية، نجم عنها تدهور في حالة الاقتصاد وارتفاع المديونية الخارجية ، رغم امتلاك العراق ثروة نفطية هائلة ،لاسيما انه يتمتع بموقع ومكانة استراتيجية وقد انعكست الظروف السلبية المشار اليها في ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية المكونة للناتج المحلي الاجمالي ، الامر الذي جعله سوقا مفتوحا لمنتجات الدول الاخرى(**الشندي ،2009: 42**) .

2-: واقع الاقتصاد السعودي واهم مقوماته

ان الاقتصاد السعودي يصنف بالمرتبة الاولى على مستوى الدول العربية ،نظرا لما يملكه هذا البلد من طاقات وامكانيات مادية ومعنوية تأتي في مقدمتها امتلاكه المخزون النفطي الاول على مستوى العالم الذي يقدر بنحو 20% من المخزون النفطي العالمي ، اضافة الى حالة التراكم في النمو الاقتصادي ،مع تواجد الاماكن المقدسة للمسلمين على الاراضي السعودية التي اضاف ثقلا اقتصاديا مهما ، مما اعطى لصانع القرار السياسي والاقتصادي السعودي القدرة على الاستفادة من هذه المعطيات وتطوير القطاعات غير النفطية ، ويعد الاقتصاد السعودي بانه واحد من بين اكبر (20) اقتصادا في العالم و يحتل المرتبة التاسعة من حيث الاستقرار الاقتصادي ، وبالرغم من اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط بشكل رئيسي الاانها تتمتع باقتصاد متنوع نسبيا و تتبع اليات السوق الذي يقوم على العرض والطلب وعلى المنافسة ، فلا وجود لقيود على عمليات الصرف الاجنبي و كذلك لا يوجد حضر او قيود على الواردات من السلع ،باستثناء عدد قليل من السلع الممنوع استيرادها لا سباب شرعية او لأسباب امنية ،وان المملكة العربية السعودية تعد من اكبر الدول في المنطقة مساحة . ومن اجل تطوير بنية الاقتصاد السعودي وتنويعه وتقليل الاعتماد على النفط بادرت المملكة بأطلاق رؤية السعودية 2030 ،مرتكزة على العديد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والتي استهدفت تحول هيكل الاقتصاد السعودي الى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الانتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص ويتوقع ان تتسارع عجلة توطين المعرفة والتقنيات المبتكرة وقد استطاعت السعودية تنمية صادراتها النفطية ومنتجاتها الاخرى بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة استنادا الى تطور قطاعاتها الاقتصادية المختلفة ،ويوضح الشكل(1)اجمالي الصادرات ونسبة مساهمة الصادرات النفطية والصادرات السلعية في السعودية للمدة (2004-2021) (https://www.vision)

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 924-940
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.46

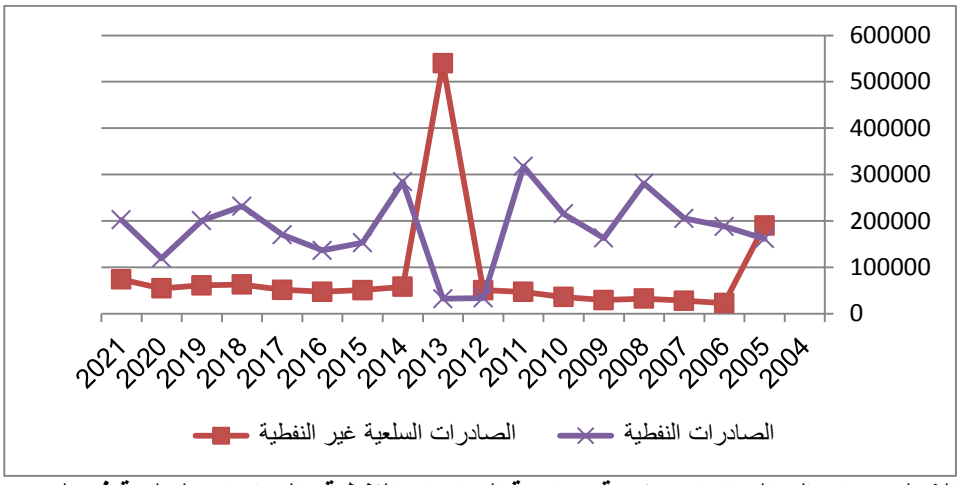

الشكل (1)اجمالي الصادرات ونسبة مساهمة الصادرات النفطية والصادرات السلعية في السعودية للمدة (2004-2021)

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (1) في قائمة الملاحق.

ومن خلال الشكل المذكور يظهر ان الصادرات النفطية تستحوذ على حصة كبيرة من اجمالي الصادرات السعودية، حيث حققت الصادرات السعودية من النفط زيادة مضطردة بعد عام 2004 ،نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي على النفط ،وفي عام 2008 بلغت مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات (89.7%)ومع ذلك تأثرت الصادرات السعودية تأثرا كبيرا بانهيار اسعار النفط ، بسبب الازمة المالية العالمية (2008)، وفي الفترة ما بين عامي 2014 -2016 انهارت مرة اخرى اسعار النفط بسبب تخمة العرض، حيث تبين ان الصادرات النفطية السعودية اخذت بالتذبذب وكان هناك العديد من العوامل في تشكيل هذا التذبذب ومن بين هذه العوامل تغير ظروف واحوال سوق النفط والتعاملات مع منتجي اوبك والاحداث الجيوسياسية الاقليمية **(فخري واخرون،2021: 9-11)** ومن جانب اخر بلغ اجمالي صادرات المملكة عام 2014 حوالي (342.433) مليون دولار مقابل (375.873) مليون دولار عام 2013 ،مسجلة انخفاضا نسبته (8.9%)مقارنة بانخفاض نسبته (3.2%) في عام 2013 . **(مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي الحادي والخمسون ،2015: 101)** ووفقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط عام 2015 حوالي (152.909) مليون دولار وبنسبة مساهمة (75.1%) مقارنة بالعام السابق .في حين شكلت الصادرات غير النفطية في نفس العام حوالي (50640) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (24.9 **%).(مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي الثاني والخمسون**). اما عام 2018 فقد شكلت الصادرات النفطية ما نسبته (78.7%)من اجمالي الصادرات السعودية اذ بلغت حوالي (231584)مليون دولار مقابل (170240) مليون دولار في العام السابق، في حين شهدت صادرات المملكة غير النفطية في العام نفسه تحسنا ملحوظا اذ سجلت ارتفاعا نسبته (21.3%)عام 2018 لتبلغ (62788)مليون دولار **.(مؤسسة النقد السعودي ،التقرير السنوي الخامس والخمسون ،2019: 129)** .بينما شكلت الصادرات النفطية عام 2020 ما نسبته (68.7%)من اجمالي صادرات المملكة حيث بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط حوالي (119359) مليون دولار ، وبانخفاض نسبته (40.5%) مقارنة بانخفاض نسبته (13.4%)في عام 2019 ، ويعود سبب الانخفاض في الصادرات النفطية الى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية في حين شكلت الصادرات غير النفطية في نفس العام انخفاضا نسبته (31.3%)ليصل الى نحو (54494)مليون دولار ، وفي عام 2021 بلغت قيمة الصادرات النفطية (202166)مليون دولار ، وبنسبة مساهمة بلغت

(73.2%)بينما شكلت الصادرات غير النفطية في العام نفسه (74012) مليون دولار اي ما نسبته (26.8%)من اجمالي الصادرات، ويستند الاقتصاد السعودي على جملة من المقومات والعوامل التي يتأثر بها وهي :

أ-: الناتج المحلي الاجمالي: شهد الاقتصاد السعودي تغيرات كبيرة خلال المدة (2004-2021)،اذ حصلت خلالها طفرة في العديد من المجالات ، الامر الذي ادى الى حدوث تطورفي النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية وانشاء المشاريع العملاقة في معظم مناطق المملكة ،حيث اشارت بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية ، ان الاقتصاد السعودي يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع النفطي الذي يشكل النفط الخام فيه ما يزيد عن (90%) من موازنة الحكومة وما يربو على (80%)من الصادرات السعودية والشكل (2) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي السعودي بجانبيه النفطي وغير النفطي للمدة (2004-2021).

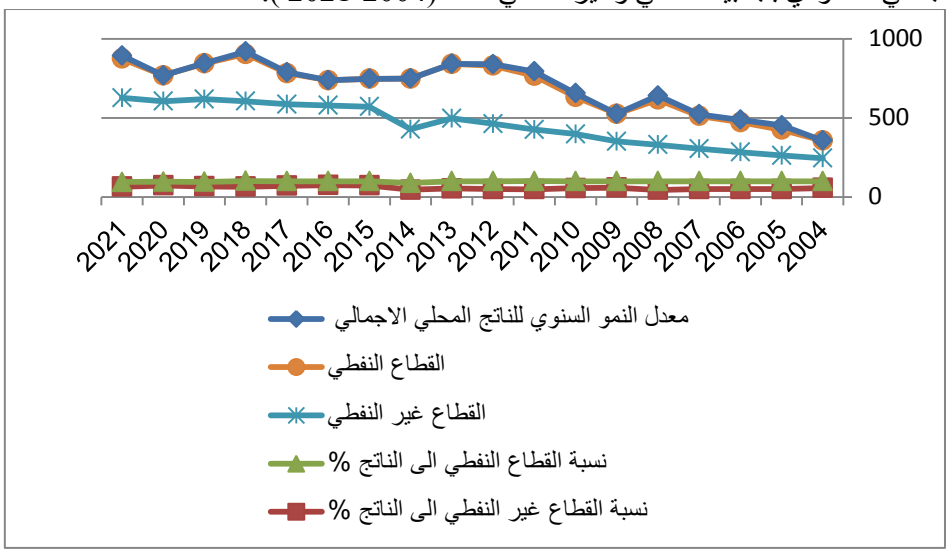

الشكل (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (2004-2021)

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (2)في قائمة الملاحق

حيث يلاحظ من خلال الشكل ان المدة المشار اليها شهدت تطورا ملحوظا في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان نتائج الازمة المالية العالمية انعكست عام 2009 لتسجل معدل نمو سالبا بلغ (17.45–)،بعدها اخذ الاقتصاد بالتعافي تدريجيا ليرتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السعودي الى (27.08%) و الى (671.238)مليون دولار عام2011، مقارنة بـ (429.097)مليون دولار عام 2009

نتيجة لانتعاش اسعار النفط وحجم الانتاج ، حيث نما القطاع النفطي بأكثر من (44%)في حين بلغت نسبة نمو القطاع الغير النفطي (54%)لنفس المدة . اذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2014 (42%) مقابل (46.1%)في العام السابق، في حين بلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج عام 2019 (28.4%)مقابل (36.8%)عام 2018، كما تراجعت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ (70.6%)عام 2017 مقابل (74.3%)عام 2016، اذ تراجع الناتج المحلي الاجمالي الى (644.935) مليون دولار عام 2016 محققا نموا سالبا (1.43–)بعدها اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع عام 2018 ليصل الى (786.522) مليون دولار محققا نموا موجبا نسبته(14.22%) ،نتيجة ارتفاع اسعار النفط ،بعدها اخذ الناتج بالتراجع عام 2020 ليحقق نموا سالبا بلغ (11.70–) لتراجع الاقتصاد العالمي نتيجة لانتشار جائحة كورونا وما ترتب عليها من انخفاض في الطلب

العالمي على النفط الخام ، الامر الذي انعكس في انخفاض اسعار برميل النفط ثم اخذ بعدها الناتج المحلي الاجمالي السعودي بالارتفاع عام 2021 ليسجل نموا موجبا نسبته (19.06%)نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية .

ب-: معدلات التضخم

تعد مشكلة التضخم من المشاكل التي عانت منها المملكة العربية السعودية خلال السبعينات من القرن العشرين ، مما انعكس اثرها على مستويات المعيشة فقد بلغ التضخم اعلى مستوى له عام 1975 بمعدل (34.4%)،ويعود سبب ذلك الى اختناق العرض وزيادة في الرواتب والدخل غير الماجور، وكذلك التوسع النقدي الذي نتج اساسا من الزيادة في الانفاق الحكومي وتماشيا مع الهدف الرئيسي لتحسن الوضع قامت الحكومة باتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير، سعيا في تحقيق الاستقرار في الاسعار وسعر الصرف والعمل على توفير السيولة الكافية لجميع القطاعات وسلامة النظام المالي عن طريق اتباع سياسة نقدية ملائمة مع الظروف الاقتصادية **.(الشريف،وبابكر ،2021: 559)**.وقد سجلت معدلات التضخم مستويات متذبذبة خلال مدة الدراسة .والجدول (1)ادناه يوضح معدلات التضخم في الاقتصاد السعودي خلال المدة (2004-2021)

الجدول(1) تطور معدلات التضخم في الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2021)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	0.27	2013	3.52
2005	0.54	2014	2.68
2006	2.2	2015	1.05
2007	4.1	2016	2.1
2008	9.9	2017	-0.9
2009	5.1	2018	2.5
2010	5.3	2019	-2.1
2011	3.72	2020	3.4
2012	2.87	2021	3.10

المصدر: البنك المركزي السعودي www.sams.gov.sa/ar-sa/Economic Reports

اذ يلاحظ من خلال الجدول ان معدل التضخم بلغ عام (2004) (27%)، ثم اخذ بعدها بالارتفاع حتى وصل عام (2008) الى (9.9%) الا ان الازمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي القت بظلالها على الاقتصاد السعودي، ليسجل معدل التضخم (5.1%) في عام 2009 . وفي عامي (2011-2012) بلغ معدل التضخم (3.7، 2.8) على التوالي، بعدها ليسجل مقدارا سالبا عام (2017)بلغ (-0.9) نتيجة لسياسة اعادة هيكلة عدد من المشروعات والتحكم بالانفاق فضلا عن ارتفاع اسعار الصرف والنمو المستمر في القطاعات غير النفطية ،ومع ذلك ارتفع الى (3.10%) عام (2021) .

ج:الاستثمار الاجنبي المباشر:

انشئت حكومة المملكة الهيئة العامة للاستثمار من اجل زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية ، وسنت قانون استثمار راس المال الاجنبي ، كما اعلنت عن خفض ضرائب ارباح الشركات الاجنبية من (45%)الى (25%) اضافة الى تقليصها للقائمة السلبية (قائمة القطاعات التي يحظر الاستثمار فيها).ويرجع تاريخ الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة السعودية الى وقت بعيد في القدم ، اذ يمكن القول ان تاريخه يعود الى العقد الثالث من القرن التاسع عشر عندما قامت شركات النفط العالمية في استكشاف النفط في الاراضي السعودية **(الاعرجي، 2006: 130)**.

وتصدر قطاع الطاقة والصناعة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر، ثم تلاها قطاع العقار وانشطة الاعمال ،وتوفر المملكة فرصا استثمارية في قطاعات مختلفة ولاسيما قطاعات الطاقة ،تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات ،النقل، الخدمات اللوجستية ،الصحة ،علوم الحياة، التعليم بتكاليف استثمارية تقديرية ضخمة تقدر بـ(200)مليار دولار موزعة على المدن الرئيسية

والمدن الاقتصادية، ومن ابرز تلك الفرص انتعاش قطاع الانشاءات في السعودية عن طريق تنفيذ مشاريع عدة في مجال البناء والتشييد ،فضلا عن تحرير قطاع الاتصالات عن طريق تنفيذ برامج الخصخصة في السعودية ، الذي ادى الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث برزت شركات اقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الاتصالات ، اضافة الى بناء ثلاث محطات للطاقة الكهربائية بتكلفة (143)مليار دولار في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ومشروعات قطاع النقل والخدمات بتكلفة ملياري دولار ومشروع لصهر الالمنيوم بتكلفة (5-10) مليار دولار.**(السوداني،والعذاري ،2019: 300).**

ثانيا :التركيب السلعي للتجارة البينية العراقية-السعودية

1-: تحليل الهيكل السلعي لصادرات العراق الى السعودية

ان لدراسة تطور الصادرات الوطنية والاستيرادات اهمية كبيرة في تقييم ومتابعة قطاع التجارة الخارجية فمن خلال تحليل بياناتها يمكننا معرفة درجة النمو الاقتصادي ، وهذا ما اشار اليه العديد من الاقتصاديين الذين اكدوا على ضرورة الحفاظ على تشجيع الصادرات ، لان ذلك يساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين راس المال في البلد ،الامر الذي يعزز من قدرته الانتاجية ،وبما ان العراق من الدول التي تؤدي التجارة الخارجية دورا مهما في النشاط الاقتصادي فيها واعتماده بصورة رئيسية على صادراته ولاسيما النفطية ، الا ان تجارة الصادرات (غير النفطية)قد سجلت انخفاضا في معدلات نموها مع المملكة العربية السعودية طيلة مدة الدراسة .مما انعكس على اداء الاقتصاد العراقي.**(جبيل،2018: 301-302)** .والجدول (2) ادناه يوضح الهيكل السلعي للصادرات العراقية الى المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2021).

الجدول(2) الهيكل السلعي للصادرات العراقية الى السعودية للمدة (2004-2021)(مليون دولار)

السنوات	جلود الغنم والخراف	مواد نباتية ونفايات ومنتجات ثانوية	اسمدة معدنية او كمياوية	منتجات كمياوية غير عضوية	خضر ونباتات وجذور صالحة للاكل
2004	–	–	–	–	–
2005	–	–	—	—	–
2006	394714	–	–	–	—
2007	–	387205	–	–	—
2008	—	–	90.000	–	–
2009	–	–	–	–	–
2010	–	—	–	–	–
2011	–	–	—	—	–
2012	–	–	–	173.000	–
2013	–	—	–	—	–
2014	–	–	–	—	—
2015	—	–	—	—	—
2016	—	—	—	—	—
2017	—	—	—	—	—
2018	—	—	—	—	—
2019	—	—	—	—	–
2020	—	–	–	–	–
2021	–	–	–	–	140.000

المصدر: وزارة التخطيط العراقية ،احصاءات القطاع التجاري للسنوات 2004-2021.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول نجد ان قيم الصادرات كانت منخفضة، بل تختفي في العديد من السنوات، حيث نلاحظها مختفية في السنوات (2004-2005) في حين بلغت قيمة صادرات العراق من جلود الغنم والخراف ما قيمته (39.4714)مليون دولار عام 2006، اما عام 2007 فقد شكلت

صادرات العراق من مواد نباتية ونفايات ومنتجات ثانوية ما قيمته (387.205) مليون دولار في حين بلغت عام 2008 صادرات العراق من التمور ما قيمته (63.861) مليون دولار و (90.000) مليون دولار من الاسمدة المعدنية او الكيمياوية ، بينما تختفي في العديد من السنوات من (2009-2011) على التوالي، اما عام 2012 فقد سجلت الصادرات العراقية من منتجات كمياوية غير عضوية حوالي (173.000) مليون دولار ،نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للبلد اما الاعوام (2013-2017)فقد اختفت صادرات العراق الى السعودية ، وذلك بسبب الهجمات الارهابية التي تعرض اليها العراق انذاك، بعدها استمرت الصادرات العراقية بالاختفاء حتى عام 2020 ، نتيجة جائحة كورونا التي تعرض اليها الاقتصاد العالمي .في حين سجلت صادرات العراق الى السعودية عام 2021 ما قيمته (140.000) مليون دولار.

2- تحليل الهيكل السلعي لاستيرادات العراق من السعودية

اذا نظرنا الى واقع هيكل الاستيرادات العراقية من السعودية نجد ان مشكلة الاستيرادات تزيد من حدة مشاكل الاقتصاد العراقي اذ ان خريطة الاقتصاد العراقي اتسمت بهيمنة وطغيان الاستيرادات من جميع السلع ومن مختلف الدول، والجدول (3)ادناه يوضح الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية من السعودية للمدة (2004-2021).

الجدول(3) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية من السعودية للمدة (2004-2021)(مليون دولار)

السنوات	شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية	منتجات كمياوية غير عضوية	وقود معدني وزيوت معدنية	فلين ومصنوعاته	البان ومنتجات صناعية
2004	–	–	—	—	—
2005	—	—	—	—	—
2006	–	—	—	—	—
2007	—	—	135.0799	4920	1080
2008	4990	5203	67.443148	10503	–
2009	–	28.9800	–	16.3775	38.7176
2010	54.4144	43200	15130	22.200	48.0000
2011	4000	104241	22064	10000	129133
2012	46935	11300	45.35946	22570	87.5546
2013	18030	22000	1122	10500	62.1800
2014	16.24123	17152	19.34983	7500	1224547
2015	360.9317	52798	170.6847	17400	36.96118
2016	90.4663	34738	17432	1980	29.9168
2017	65.5385	68.400	2238	25670	–
2018	30000	19.1876	25493	7920	82.9497
2019	620.000	467.257	260.000	6000	16.32800
2020	24.100	576.000	10.045	4670	–
2021	70.200	50400	29.23750	17930	37260

المصدر: وزارة التخطيط العراقية ،احصاءات القطاع التجاري للسنوات (2004-2021).

حيث يتضح منه ان الوقود المعدني يحتل المرتبة الاولى ، اذ سجل اعلى قيمة كما في عام 2008 (67.443) مليون دولار، بعدها اخذت الاستيرادات بالتذبذب حتى وصلت عام 2016 الى (17.432)مليون دولار نتيجة الحرب على داعش ،فيما احتلت المرتبة الثانية من الاستيرادات الالبان ومنتجات صناعية مختلفة اذ بلغت الاستيرادات السلعية عام 2007 ما قيمته (10.80)مليون دولار ، وبعدها اخذت بالارتفاع تدريجيا حتى وصلت عام 2015 اعلى قيمة لها (36.961)مليون دولار ، في حين اختفت عام 2020 بسبب جائحة كورونا ، اما الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية فقد احتلت المرتبة الثالثة اذ بلغت عام 2008 (4.990)مليون دولار، ثم انخفضت عام

2020 اذ بلغت (2.410)مليون دولار ، اما المنتجات الكمياوية غير العضوية فقد احتلت المرتبة الرابعة اذ بلغت عام 2008 ما قيمته (5.203) مليون دولار بعدها اخذت بالارتفاع حتى وصلت عام 2011 ما قيمته (10.424)مليون دولار واستمرت الاستيرادات بالتذبذب حتى بلغت عام 2020 اعلى قيمة لها (576.000) مليون دولار، اما الفلين بأنواعه المختلفة فقد احتل المرتبة الخامسة اذ بلغت عام 2007 ما قيمته (4920)مليون دولار ، بعدها اخذت بالارتفاع حتى وصلت عام 2009 ما قيمته (16.377)مليون دولار وهي اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة ،ثم بدأت بالتذبذب الى ان وصلت عام 2021 الى ما قيمته (17.930)مليون دولار .

ثالثا:تطور التجارة العراقية السعودية خلال المدة (2004-2021)

ان العلاقات الاقتصادية العراقية السعودية تتطور بوتيرة متصاعدة ، ،وهذا التصاعد في التبادل التجاري بين البلدين يرجع الى عدة عوامل كانت اهمها رغبة المملكة دخول السوق العراقي بقوة من اجل تنشيط اقتصادها وزيادة تجارتها الخارجية ،كون العراق سوق مفتوح و جيد للبضائع والمنتجات السعودية ،اما فيما يخص العوامل التي دفعت العراق الى تقوية العلاقات الاقتصادية مع المملكة فكان اهمها ان العراق يسعى الى ان تكون سياسته الخارجية سياسة متوازنة ولا تنحاز لأي طرف وبالتالي ضرورة الانفتاح على جميع الدول المحيطة ،فضلا ان العراق بحاجة الى الشركات السعودية لأنها شركات كبيرة ومستعدة للاستثمار في اعادة اعمار العراق ،واخيرا يمكننا القول ان زيادة وارتفاع وتيرة العلاقات الاقتصادية العراقية السعودية سيزيد من الاعتماد المتبادل بين البلدين (الدراجي،2020).

اما اسباب تطور العلاقات السعودية العراقية:

يعد الجوار الجغرافي للبلدين والحدود المشتركة التي تقدر بـ (814)كيلومتر فضلا عن الروابط الدينية والقومية والاجتماعية و المصالح المشتركة والتحديات الامنية التي تشهدها المنطقة ،عوامل تفرض على قيادة البلدين تطبيع علاقاتهما وتطويرها بما يعود بالإيجاب عليهما على وفق ما يأتي :(https:// www. Alnahrain. Iq/post)

1- دوافع المملكة العربية السعودية من تقوية علاقاتها التجارية مع العراق:

هناك العديد من الدوافع التي تدفع السعودية الى تقوية وتفعيل العلاقات مع العراق :

أ-الدافع السياسي : تنظر السعودية الى التطورات السياسية والامنية في العراق وبخاصة بعد انتصاره على الهجمة الارهابية، فرصة مؤاتيه لتطوير علاقاتها السياسية مع العراق وبالتالي فتح المجال لقيام علاقات اقتصادية متينة ،ووفقا لهذا المنظور تحاول السعودية تطوير علاقتها مع العراق عبر الشراكة الاقتصادية كمقدمة لتطوير علاقاتها السياسية لبلوغ مرحلة الشراكة الاستراتيجية ، انطلاقا من ثقلها السياسي والديني في المنطقة ولدى بعض العشائر العراقية وانتهاز فرصة التوتر الذي تشهده العلاقات الامريكية-الايرانية ، لتأكيد دور السعودية في العراق ، فضلا عن ذلك تفهم القيادتين في كلا البلدين لأهمية العلاقات الطبيعية الثنائية والعمل على تفعيلها .

ب-الدافع الاقتصادي: ان المملكة العربية السعودية تدرك ان العراق سوقا استهلاكيا كبيرة وهذا السوق مقسوم بين البضائع التركية والايرانية فضلا عن المصادر الاخرى ،وعليه فان المملكة تعمل على الاستحواذ على حصتها من السوق العراقية ،ولاسيما اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان العراق مقبل على مرحلة اعمار كبيرة ،ومن جهة اخرى فان السعودية وفق رؤية 2030،تطمح بان تكون بلدا صناعيا وتعمل على تنويع اقتصادها وتقلل من اعتمادها على مبيعات النفط ، وصناعتها القديمة او الناشئة بحاجة الى سوق جديدة والعراق هو السوق الاقرب والاهم من بين البلدان العربية والخليجية، فضلا عن ذلك ان المملكة بحاجة الى العراق بالمرحلة الحالية لا جل التنسيق والتعاون في السياسات النفطية للمحافظة على سعر النفط بعد موجات الهبوط عام 2016 وذلك في اطار منظمة الاوبك باعتبارهما عضوين اساسين فيها .

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 924-940
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.46

2-:دوافع العراق من تقوية علاقته التجارية مع السعودية :

أ--الدافع السياسي: ان الحكومة العراقية بعد عام 2003 تعمل على انتهاج سياسة وسطية وعدم التخندق او الانتماء لمحور معين على حساب محور اخر ، واتباع سياسة خارجية يسودها الاعتدال والانفتاح على جميع الدول العربية والاقليمية والدولية ،اذ ان العراق عانى من شبه عزلة في علاقته مع محيطه العربي ، من جراء تخوف الدول من التجربة العراقية وطبيعة تكوينها واتهامها من قبل بعض الدول بالتبعية لإيران، وبتبني سياسات غير ملائمة لذلك تسعى جاهدة من خلال تطوير علاقتها مع السعودية الى زيادة فعاليتها في محيطها العربي ، في سبيل ان يحقق لها الاستقرار والمصالح المشتركة .

ب-الدافع الاقتصادي: ان العلاقات العراقية السعودية ستشهد تحسنا ملحوظا نتيجة عدة امور اهمها ان هناك رغبة من العراق والسعودية في فتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين كما يشكل افتتاح منفذ عرعر الحدودي بين العراق والسعودية قبل عامين محطة مهمة في تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وسط اجواء من التفاؤل بتحقيق مكاسب مهمة ، كما تشعر الحكومة العراقية ان تطوير العلاقات مع السعودية سيؤثر في الاوضاع الاقتصادية ، وينعكس في مجال الخدمات والقطاعات الاخرى وبخاصة امكانية قيام السعودية بدور مهم في اعادة الاعمار وتنمية البنية التحتية، فضلا عن ذلك فان العراق يسعى الى تنويع علاقاته الاقتصادية مع دول الجوار وتحقيق مستويات مهمة من الشراكات التجارية الكبيرة للجانبين وان السوق العراقية بحاجة الى العديد من المنتجات السعودية.

رابعا: اتجاهات تطور التبادل التجاري بين البلدين وانعكاسه في الميزان التجاري

ان انعكاس التبادل التجاري العراقي السعودي خلال مدة الدراسة على الميزان التجاري بين البلدين يظهر من الجدول (4) ان السعودية حققت فائضا في ميزانها التجاري مع العراق ، اي ان الميزان التجاري للعراق كان يسجل عجزا طيلة المدة المشار اليها في الجدول فقد سجل عجزا صافيا للأعوام 2006 ، 2010 ، 2011 ثم الاعوام 2014 – 2018 اذ سجل العام 2018 عجزا صافيا قدره (0.640-) مليون دولار ، ولم تسجل اي صادرات عراقية الى الجانب السعودي في تلك الاعوام ،الامر الذي يؤشر حالة غير طبيعية في علاقات العراق التجارية مع السعودية ، ففي الوقت الذي سجلت قيمة الصادرات العراقية الى السعودية ما قيمته (0.12) مليون دولار عام (2004) كانت استيراداته من السعودية (0.209) مليون دولار ، ومع ارتفاع صادرات العراق الى السعودية الى (0.186) مليون دولار كما في عام 2012 كانت استيراداته من السعودية (0.269) مليون دولار اي بعجز قدره (0.083) مليون دولار وهكذا بالنسبة لعام 2018 الذي سجل عجزا صافيا لم تقابله اي صادرات عراقية ,اما في عام (2021) فقد سجل الميزان التجاري عجزا بالنسبة للعراق قدره (795.9-) يقابله فائضا لصالح الميزان التجاري السعودي بالقدر نفسه.

الجدول(4) حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية للمدة (2004-2021) مليون دولار

السنوات	الصادرات العراقية للسعودية (1)	الاستيرادات العراقية من السعودية (2)	حجم التبادل التجاري (3)	الميزان التجاري فائض/عجز
2004	0.12	0.209	0.329	– 0.089
2005	017	0.203	0.373	– 0.033
2006	--	0.90	0.90	– 0.90
2007	0.390	0.79	1.182	– 0.402
2008	0.135	0.302	0.437	– 0.167
2009	0.125	0.226	0.351	– 0.101
2010	–	0.301	0.301	– 0.301
2011	–	0.666	0.666	– 0.666
2012	0.186	0.269	0.455	– 0.083

2013	0.244	0.335	0.579	– 0.091
2014	–	0.297	0.297	- 0.297
2015	–	0.347	0.347	– 0.347
2016	–	0.455	0.455	– 0.455
2017	–	0.500	0.500	– 0.500
2018	–	0.640	0.640	– 0.640
2019	0.678	0.727	0.733	-0.720
2020	0.1100	0.707	0.718	-0.696
2021	0.183	0.814	0.832	-0.795

المصدر:وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة للمدة (2004-2018)

- وزارة التجارة ,سجلات دائرة العلاقات الاقتصادية و التجارية .بالنسبة للاعوام 2019، 2020، 2021

خامسا :السيناريوهات المحتملة للعلاقات التجارية بين العراق والسعودية

السيناريو الأول : تراجع العلاقات التجارية

اتسمت العلاقات السياسية والاقتصادية للعراق مع المملكة العربية السعودية بالتذبذب لمدة طويلة في ضوء التقلبات السياسية التي شهدتها المنطقة ، وبالتالي فان واقع العلاقات التجارية بين البلدين هي انعكاس لهذه التقلبات وبخاصة في اعقاب احتلال الكويت 1990 ، وما ترتب عليها من تدخلات عسكرية وتحالفات ومقاطعة اقتصادية افضت الى انقطاع العلاقات السياسية والاقتصادية حتى عام 2003، وتعد هذه الخلفية غير مستقرة للعلاقة بين البلدين وتأثرها بمتغيرات المحيط الاقليمي والدولي، ومنها طبيعة العلاقة بين كل من السعودية وايران عوامل مهمة يمكن ان تعكر العلاقة وتجعلها متوترة او قابلة للتوتر ،وبالتالي يمكن من خلال توقع استمرار مثل هذه الاجواء تحديد ملامح العلاقة التجارية بين العراق والسعودية ،اذ ان وجود عوامل يمكن ان تعكر العلاقة وتعقدها وتجعلها متوترة سينعكس على التبادل التجاري ، وبخاصة قناعة السعودية لوجود دور ايراني له تأثير واضح في القرار العراقي ، اذ تعتبر السعودية وجود قوى موالية لإيران داخل العراق تهدد الامن القومي السعودي ، كما ان التنافس السعودي الايراني في العراق يمكن ملاحظته في سياسة البلدين ، الامر الذي يترك اثارا بالغة الاهمية على مستقبل العلاقات العراقية السعودية وبخاصة الاقتصادية منها ، وفي ظل اوضاع غير مسقرة سياسيا وامنيا واقتصاديا في منطقة الخليج العربي ابرزها الخلاف الامريكي الايراني فان ذلك يعد امرا مهما وعاملا مؤثرا يتحكم الى حد بعيد في طبيعة العلاقات بين دول المنطقة ،و منها العلاقات العراقية الايرانية ، ومن جانب اخر يعد عدم الاستقرار الامني في العراق وعدم وضوح توجهاته الاقتصادية تجاه الدول الاقليمية عاملا اخر في اعطاء صورة تشاؤمية لهذه العلاقة ، فضلا عن ذلك كله فان عدم استقرار واضطراب النمو الاقتصادي وضعف البنية التحتية يسهم هو الاخر في ضبابية العلاقة في المشهد وبالتالي فان هذه الرؤية تستند الى العوامل والمعطيات الاتية :

1. وجود تنافس سعودي ايراني في العراق يمكن ان يعكر هذه العلاقة الثنائية .
2. قناعة السعودية بوجود قوى سياسية موالية لإيران في العراق يعطل الكثير من برامج تطور العلاقات التجارية بين البلدين.
3. هيمنة المنتجات الايرانية المشابهة للمنتجات السعودية وبخاصة الغذائية منها على جزء مهم من السوق العراقية.
4. عدم توفر سلع ومنتجات عراقية يستوعبها السوق السعودي يمكن ان تعد اساس لشراكة تجارية حقيقة .

5. لا تمتلك المنتجات السعودية قوة تنافسية عالية في السوق العراقية في ظل سوق عراقي مفتوح للسلع من مصادر ايرانية وتركية وصينية وغيرها .
6. استحواذ كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية على جزء من السوق العراقية يقلص من فرص النفوذ السعودي فيها .

السيناريو الثاني: تطور العلاقات العراقية السعودية

يعد هذا السيناريو من السيناريوهات المحتملة في ضوء تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، يتوقف على مدى تحقق بعض العوامل الرئيسة واهمها الاستقرار الامني وعودة العراق الى محيطه العربي والخليجي بشكل خاص ، الذي تؤشره معطيات عدة على الساحة السياسية ويمكن القول ان تخلص العراق ولو بشكل تدريجي من التدخلات الخارجية سيوفر ارضية خصبة لتطوير العلاقات التجارية مع السعودية ، لاسيما ان السعودية تدرك مدى اهمية العراق كشريك اقتصادي ، الامر الذي يفتح الكثير من مجالات التعاون بين البلدين، ومن اهمها توفر العديد من الفرص الاستثمارية التي يمكن ان تستقطب المستثمرين من السعوديين وان هناك فرصا مؤاتيه لإعادة خط تصدير النفط عبر الاراضي السعودية الذي توقف عام 1990، فضلا عن توجهات ثنائية لزيادة عدد المنافذ الحدودية ومحاولات لإنجاز عمليات الربط الكهربائي، فضلا عن توفر فرص ذات مردود اقتصادي لكلا البلدين في قطاعات اقتصادية مختلفة، وبالتالي فان سيناريو تطور العلاقات التجارية بين البلدين يمكن ان يستند الى مقومات وعوامل عدة منها:

1. وجود تقارب سياسي عراقي خليجي واضح وبخاصة مع المملكة العربية السعودية.
2. ظهور علامات انفراج في العلاقات الايرانية تجاه دول الخليج والسعودية بشكل خاص في ضوء الاتفاق الايراني السعودي الاخير .
3. انحسار التأثير الايراني في العراق وتقلص مساحة التنافس الايراني السعودي في الساحة العراقية.
4. وجود فرص استثمارية كبيرة في العراق يمكن للجانب السعودي اغتنامها لتوطيد العلاقات الثنائية .
5. تدشين خط نقل النفط العراقي عبر الاراضي والمؤانى السعودية .
6. توافق سعودي عراقي في المواقف من خلال منظمة الاوبك والاوابك باعتبارهما عنصرين فاعلين في كلا المنظمتين .
7. توفر فرص واعدة للاقتصاد العراقي في ظل سياسات الاصلاح المستقبلية وبخاصة التنويع الاقتصادي التي تعزز من اتساع المساحة التي يمكن ان تستحوذ عليها السعودية في السوق العراقية ، بما يحقق مشروع شراكة تجارية حقيقية .
8. تجارب المملكة في عملية التصنيع وسياسات التنويع الاقتصادي يمكن ان تفسح المجال للتعاون والتكامل المشترك بين البلدين .

سادسا: الاستنتاجات والتوصيات

- **الاستنتاجات**

1. تعد العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة عاملا مهما من عوامل تسريع وتائر التنمية الاقتصادية والعراق والسعودية من بين الدول ذات الاقتصادات المهمة ويتمتعان بجوار يمتد الى مسافات طويلة .
2. تميزت العلاقات العراقية السعودية بالتذبذب خلال مدة الدراسة انعكس في تذبذب الميزان التجاري بين البلدين .

3. لم تأخذ العلاقات التجارية بين العراق والسعودية طابعا تنافسيا وبخاصة بالنسبة للسعودية ، اذ توجد منافسة شديدة في السوق العراقية من قبل دول الجوار ايران وتركيا ودول اخرى مثل الصين والولايات المتحدة الامريكية وغيرها .
4. يشكل السوق العراقي فرصة مؤاتية لاستقبال المنتجات السعودية بحكم تراجع القطاعات الانتاجية العراقية لأسباب الحرب الاخيرة وتداعيات الهجمات الارهابية .
5. تجاوزت العلاقات العراقية السعودية الكثير من العقبات بحكم عوامل عديدة اهمها الموقع الجغرافي وتمكن السعودية من تنويع قاعدتها الاقتصادية .
6. تشكل كل من السعودية والعراق ثقلا كبيرا في السوق العالمية للنفط ولعضويتهما في منظمة الاوبك والاوابك .
7. اظهرت الدراسة ان اجمالي الصادرات السعودية الى العراق يفوق كثيرا اجمالي وارداتها من العراق اي ان الميزان التجاري بين البلدين يحقق فائضا لصالح السعودية ،اذ سجل عجزا صافيا بالنسبة للعراق للأعوام 2006، 2010 ، 2011 ،و 2014 -2018 .
8. تعد العلاقات التجارية عاملا مهما لتقوية العلاقات السياسية بين البلدين .

- **التوصيات**

1. العمل على توطين العلاقات الاقتصادية بين العراق والسعودية وتحقيق التكافؤ في العلاقات التجارية بينهما .
2. ارساء دعائم الاصلاح الاقتصادي في العراق وتعزيز دور القطاعات الانتاجية ، لتحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي وخلق تكافئ تجاري بين البلدين .
3. تحقيق تعاون في المجال الاستثماري انطلاقا من وجود فرص استثمارية كبيرة في العراق على الجانب السعودي اغتنامها لتوطيد العلاقات بين البلدين .
4. الاسراع في تدشين خط نقل النفط العراقي عبر الاراضي والمؤانى السعودية
5. تفعيل اليات التعاون بين البلدين في ضوء تجارب المملكة العربية السعودية في عملية التصنيع وسياسات التنويع الاقتصادي .

المصادر:

1. الهيتي، احمد حسين، واخرون ،(2010)، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007)الاسباب والاثار ، ودور السياسة المالية في معالجته ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ،المجلد (2)، العدد(3).
2. جليل ، عبد الحسين ،واخرون ، (2008)، دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الاجنبي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، المجلد (5)،العدد(20).
3- قداح، علي مظلوم ، (2010)، تأثير الحروب والنشاط الاقتصادي على البيئة في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد /جامعة القادسية .
4- جبير، علي سعدي عبد الزهرة ،(2020)، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي ، مجلة حمورابي للدراسات ، المجلد(1)، العدد(35).
5- يونس ، عدنان حسين ،(2010)، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد (8)، العدد(4).
6- سلمان ، مروة خضير ،(2015)، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد .
7- الشندي ، اديب قاسم ، (2009)، واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الاجنبي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (1)، العدد(1).

https:www.vision 2030.gov sa/ar/thekingdoml explore/ econmy -8
9-الهيئة العامة للإحصاء السعودي.
10--فخري ، واخرون ، (2021)، الصادرات السعودية غير النفطية قبل وبعد جائحة كوفيد-19 الاثار التاريخية للمحددات وتحليل السيناريو ، مركز عبدالله للدراسات والبحوث البترولية .
11- (مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي الحاي والخمسون ،2015 : 101)
12-(مؤسسة النقد السعودي ، التقرير السنوي الثاني والخمسون)
13-(مؤسسة النقد السعودي ، التقرير السنوي الخامس والخمسون ،2019: 129)
14-www.sama.gov.sa/ar-sa/Economic Reports المصدر: البنك المركزي السعودي
15- الشريف ، محمد شريف بشير وبابكر، عبدة عجلان ،(2021)، تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال (1993- 2019) ، كلية الادارة والاقتصاد
16-الاعرجي ، كاظم سعد عبد الرضا ، (2006)، واقع ومستقبل الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ،العدد(1)، المجلد (1).
17-السوداني، محمد راضي جعفر والعذاري، عدنان داود محمد ، (2019)، اثر نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي السعودي باستخدام نموذج ادهوك للمتغيرات الخارجية المتباطئة زمنيا للمدة (1994-2017)،دراسة قياسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة مسيان .
18-جبيل، جبار عبيد، (2018)، تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية)مع دول الجوار للمدة (2003-2015)، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل.
19- الحمداني، محمد نوري (2022)، تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (3) العدد (1).
20- عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1).
21- وزارة التخطيط ، احصاءات القطاع التجاري للسنوات (2004-2021).
22- الدراجي https: //www. Alnahrain. https: //m.alhewar.org/as, 2020, /g/post-21
23- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة للمدة (2004-2018).
24- وزارة التجارة العراقية، سجلات دائرة العلاقات الاقتصادية والتجارية

الملحق (1) اجمالي الصادرات ونسبة مساهمة الصادرات النفطية والصادرات السلعية في السعودية للمدة (2004-2021) مليون دولار

السنوات	اجمالي الصادرات (1)	الصادرات النفطية (2)	نسبة مساهمة% 2/1=(3)	الصادرات السلعية غير النفطية (4)	نسبة مساهمة % 4/1=(5)
2004	125.997	-	-	-	-
2005	180.571	161568	89.5	190034	10.5
2006	211.023	188216	89.2	22807	10.8
2007	233.174	205316	88.1	27858	11.9
2008	313.462	281029	89.7	32432	10.3
2009	192.296	163064	84.8	29231	15.2

14.3	35895	85.7	215246	251.143	2010
12.9	47084	87.1	317613	364.699	2011
13.1	50920	86.9	33748	388.401	2012
14.4	539848	85.7	32208	375.873	2013
16.9	57874	83.1	284557	342.433	2014
24.9	50640	75.1	152909	203.550	2015
25.8	47385	74.2	136194	183.579	2016
23.1	51594	76.7	170240	221.835	2017
21.3	62788	78.7	231584	294.373	2018
23.4	61115	76.6	200487	261.603	2019
31.3	54494	68.7	119359	173.853	2020
26.8	74012	73.2	202166	276.179	2021

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودي.

الملحق(2) تطور الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (2004- 2021) مليون دولار

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي	نسبة القطاع غير النفطي الى الناتج %	نسبة القطاع النفطي الى الناتج %	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع غير النفطي	القطاع النفطي	السنوات
---	56.1	42.9	258.742	145.260	111.129	2004
26.85	49.6	49.6	328.205	162.737	162.771	2005
14.68	48.8	50.1	376.397	183.532	189.925	2006
10.44	49.2	50.0	415.687	204.627	207.912	2007
25.05	44.1	54.9	519.796	230.055	285.757	2008
-17.45	58.6	40.6	429.097	251.589	174.069	2009
23.10	54.7	44.5	528.207	298.143	235.152	2010
27.08	48.6	50.7	671.238	326.251	340.377	2011
9.64	49.3	49.8	735.974	363.156	367.086	2012
1.45	53.1	46.1	746.647	396.790	344.210	2013
1.30	45.1	42.2	756.350	340.768	319.310	2014
-13.50	72.1	26.8	654.270	471.425	175.912	2015
-1.43	74.3	24.6	644.935	479.240	158.798	2016
6.77	70.6	28.5	688.586	486.271	196.080	2017
14.22	64.1	36.8	786.522	504.326	298.654	2018
0.81	66.0	28.4	792.967	523.622	225.472	2019
-11.70	72.7	23.3	700.118	508.832	163.262	2020
19.06	63.9	29.7	833.541	532.778	247.522	2021

المصدر: البنك المركزي السعودي Reports www.sama.gov.sa/ar-sa/Economic